الأنباء
الاثنين 26 سبتمبر 2011

بتراجع 3٪.. و«زين» تواصل صدارتها كأكثر إنفاقاً

451 مليون دولار حجم الإنفاق الإعلاني في الكويت في النصف الأول

خالد شحوري

قال مدير المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية «بارك» فرع الكويت خالد شحوري ان الكويت تحتل المركز الثالث على مستوى الترتيب العربي من حيث الإنفاق الإعلاني خلفا لدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وذكر شحوري ان نتائج حصاد النصف الأول لعام 2011 أبرزت أن الإنفاق الإعلاني في الكويت لهذه الفترة انخفض بنسبة 3٪ بالمقارنة بحجمه في الفترة نفسها من عام 2010، حيث بلغ مجمله 451 مليون دولار للفترة من شهر يناير الى يونيو 2011، في حين بلغ 463 مليون دولار في 2010.

وأوضح شحوري ان حصة الصحف من مجمل الإنفاق الإعلاني للنصف الأول من عام 2011 ارتفعت مقارنة بمثيلتها عام 2010، ولاتزال تحتل الترتيب الأول من حيث حصتها في الإنفاق الإعلاني وذلك بين الوسائل الإعلامية الأخرى الشائعة في الكويت، حيث بلغت نسبة حصتها 58٪ من مجمل الإنفاق الإعلاني، وقد كانت حصتها 54٪ في الفترة نفسها من عام 2010.

وأضاف انه جاءت في الترتيب الثاني وبفارق نسبي كبير نسبة حصة التلفزيون من الإنفاق الإعلاني حيث بلغت 34٪ من نفس الإجمالي، لتسجل انخفاضا ضئيلا عن حصتها لهذه الفترة في عام 2010 والتي بلغت 38٪، وقد جاءت المجلات في الترتيب الثالث وبفارق نسبي كبير أيضا حيث بلغت نسبة حصتها من الإنفاق الإعلاني 5٪ من الاجمالي نفسه، بانخفاض طفيف بلغ فقط 1٪ عن العام الماضي.

وقال ان إجمالي الإنفاق الإعلاني في الكويت خلال عامي 2006 و2007 أبرز استمرارية ظهور بعض الجهات والشركات للعام الثاني على التوالي بين أكثر الجهات إنفاقا إعلانيا مثل بنك الكويت الوطني وبنك الخليج وبيت التمويل الكويتي من القطاع المصرفي، وشركة الوطنية للاتصالات وشركة زين من قطاع الاتصالات، وشركة تويوتا من قطاع صناعة السيارات.

وظهر بنك برقان وشركة الاتصالات بين أكثر الجهات إنفاقا إعلانيا لهذا العام ليؤكدا احتلال القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات كأكثر القطاعات إنفاقا إعلانيا بالكويت.

وبين ان شركة زين جاءت في مقدمة الشركات الأكثر إنفاقا على الإعلان عبر جميع الوسائل الإعلامية بالكويت للنصف الأول لعام 2011، حيث بلغ إجمالي إنفاقها الإعلاني 22,4 مليون دولار، وظهرت شركة ماكدونالد في الترتيب الثاني بين الشركات الأكثر إنفاقا على الإعلان بإجمالي إنفاق بلغ 11,2 مليون دولار.

وجاءت شركة قيڤا للاتصالات في الترتيب الثالث بإنفاق إعلاني بلغ 6,7 ملايين دولار، وجاء مستشفى السيف والإنترناشونال كلينيك رابعا وخامسا بين أكثر الجهات إعلانا بالوسائل الإعلامية في الكويت، وقد بلغ إجمالي إنفاقهم الإعلاني 5,6 و4,6 ملايين دولار على الترتيب. وقال ان شركة زين احتلت الترتيب الأول بين الشركات الأكثر إعلانا بالتلفزيون، حيث بلغ إجمالي إنفاقها الإعلاني به 16 مليون دولار، بينما جاءت شركة ماكدونالد في المرتبة الثانية وبفارق كبير في حجم الإنفاق الإعلاني حيث بلغ حجم إنفاقها الإعلاني 9,9 ملايين دولار. وظهرت الجهات الطبية كأكثر الجهات إنفاقا بالتلفزيون، حيث احتلت الإنترناشونال كلينيك المرتبة حيث بلغ مجمل إنفاقها الإعلاني 4,9 ملايين دولار، وظهر مستشفى السيف في المركز الرابع بإجمالي إنفاق بلغ 4,1 ملايين دولار، وفي الترتيب الخامس جاءت عيادة الميدان حيث بلغ مجمل إنفاقها 3,7 ملايين دولار. ومما سبق، يمكننا القول ان قطاع الخدمات الطبية هو أكثر القطاعات إنفاقا إعلانيا بالتلفزيون.

واشار الى ان شركة زين جاءت في طليعة الجهات الأكثر إعلانا بالصحف الكويتية حيث بلغ إجمالي الإنفاق الإعلاني لها 4,4 ملايين دولار. وقد جاءت برقيات التعازي من خلال الصحف الكويتية في المرتبة الثانية كأكثر إجمالي لإنفاق الإعلان بالصحف حيث بلغ مجملها 3,1 ملايين دولار، وتعد الوطنية للاتصالات ثالث الجهات الأكثر إنفاقا إعلانيا بالصحف وقد بلغ حجم إنفاقها الإعلاني 2,8 مليون دولار.

وبفارق طفيف جاءت شركة توصيل في المرتبة الرابعة بإجمالي إنفاق إعلاني بلغ 2,7 مليون دولار، ويأتي بيت التمويل الكويتي ومستشفى السيف ليحتلا المرتبة الخامسة بمجمل إنفاق إعلاني بلغ 2,4 مليون دولار. وذكر ان شركة كارتييه ظهرت في قمة الشركات الأكثر إعلانا بالمجلات، حيث بلغ إجمالي إنفاق كل منهما إعلانيا بالمجلات 0,37 مليون دولار، وتأتي أوديمار بيجيه في المرتبة الثانية من حيث الإنفاق الإعلاني بالمجلات والذي بلغ مجمله 0,31 مليون دولار، وبفارق ضئيل عن شركة فيرجين والتي احتلت المرتبة الثالثة بين أكثر الجهات إنفاقا إعلانيا بالمجلات، حيث بلغ مجمل إنفاقها 0,29 مليون دولار، وجاءت شركة مرسيدس في المرتبة الرابعة بحجم إنفاق إعلاني قدره 0,26 مليون دولار.

الجهة/ الشركة	حجم الإنفاق الإعلاني (بالألف دولار)	توزيع الإنفاق الإعلاني بين الوسائل الإعلامية (٪)			
		التلفزيون	الصحف	المجلات	الإعلانات التجارية
1 ـ زين	22,430	71,51	19,71	1,04	7,74
2 ـ ماكدونالدز	11,238	88,15	10,45	1,00	0,41
3 ـ قيڤا	6,741	50,59	29,85	1,07	18,50
4 ـ مستشفى السيف	6,589	62,53	37,20	0,28	0,00
5 ـ انترناشيونال كلينك	5,688	87,19	12,80	0,02	0,00
6 ـ بنك الخليج	4,630	79,72	18,63	0,42	1,24
7 ـ عيادة الميدان	4,091	92,28	7,39	0,17	0,16
8 ـ الوطنية للاتصالات	3,684	10,43	75,96	3,25	10,37
9 ـ موبايلي	3,257	100,00	0,00	0,00	0,00
10 ـ برقيات التعازي	3,161	0,00	100,00	0,00	0,00

الجهات الأكثر إنفاقا على الإعلان (عام 2010)		الجهات الأكثر إنفاقا على الإعلان (عام 2011)	
الجهة/ الشركة	حجم الإنفاق الإعلاني (بالألف دولار)	الجهة/ الشركة	حجم الإنفاق الإعلاني (بالألف دولار)
1 ـ زين	17280	1 ـ زين	22,430
2 ـ مستشفى السيف	11,254	2 ـ ماكدونالد	11,238
3 ـ ماكدونالدز	10,550	3 ـ قيڤا	6,741
4 ـ ماجي	5,657	4 ـ مستشفى السيف	6,589
5 ـ الوطنية للاتصالات	5,468	5 ـ انترناشيونال كلينك	5,688
6 ـ قيڤا	5,332	6 ـ بنك الخليج	4,630
7 ـ الزمردة	3,625	7 ـ عيادة الميدان	4,091
8 ـ موبايلي	3,450	8 ـ الوطنية للاتصالات	3,684
9 ـ عيادة أسنان	3,414	9 ـ موبايلي	3,257
10 ـ برقيات التعازي	3,189	10 ـ برقيات التعازي	3,161

* تقديرات الإنفاق الإعلاني تم احتسابها طبقا للوائح أسعار الوسائل الإعلامية

«الوطني»: أداء قوي للدولار وإقبال على الين كعملة آمنة

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاسبوعي حول اسواق النقد العالمية ان التداولات في الأسواق المالية تمت بشكل حذر، خاصة مع تقديم البنك الاتحادي الفيدرالي الأميركي برنامج آخر للتسهيل النقدي، وهو الأمر الذي طغى على النظرات التشاؤمية المنتشرة على طول الأسواق الآسيوية والأوروبية.

من ناحية أخرى، شهد الدولار تراجعا مقابل عدد من العملات الرئيسية، ثم تمكن لاحقا من التغلب على خسائره بعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، والذي تقرر فيه عدم اعتماد سياسة تيسير نقدي ثالثة، إنما التحول إلى شراء أصول طويلة المدى، الأمر الذي دفع بمؤشر الدولار صعودا إلى أعلى مستوى له ودفع كذلك جميع العملات الرئيسية الأخرى للصعود وذلك مقابل الأداء القوي للدولار. أما اليورو فقد افتتح الأسبوع عند 1,3720 دولار ليصل إلى أعلى مستوى له عند 1,3788 دولار وذلك قبيل الاجتماع الذي عقدته اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، لينخفض بعد الاجتماع إلى 1,3382 دولار. وسيرا على خطى اليورو، افتتح الجنيه الاسترليني

الاسبوع على أعلى مستوى له عند 1,5755 دولار، إلا أنه سرعان ما تراجع بعد الاجتماع الذي عقده المشرعون في بنك إنجلترا الى 1,5352 دولار، والذي تقرر فيه عدم رفع أسعار الفائدة الأساسية. أما الين الياباني فقد حقق المكاسب الأكبر خلال الاسبوع الماضي بين سائر العملات الأخرى، وذلك بسبب توجه السوق نحو هذه العملة الآمنة والتي لا تحمل الكثير من المخاطر في الأسواق العالمية، فقد افتتح الين الياباني الأسبوع عند 76,77 ينا/ دولار ليرتفع بعدها إلى 76,98 ينا/ دولار، ثم شهد بعض التراجع ليصل إلى أدنى مستوى عند 76,09 ينا/ دولار، ثم ليقفل الأسبوع عند 76,58 ينا/ دولار. ومن هذا المنطلق، انتشرت في الاسواق العالمية أنباء في قيام البنك الوطني السويسري بتخفيض قيمة الفرنك السويسري إلى درجات أدنى ليصبح 1,2500 مقابل اليورو الواحد، فقد افتتح زوج العملات اليورو/ الفرنك السويسري الأسبوع عند 1,2057 ليرتفع بعدها إلى أعلى مستوى عند 1,2343، من ناحية أخرى، نفى البنك الوطني السويسري هذه الأقاويل حول تخفيض قيمة الفرنك، الأمر الذي دفع بزوج العملات هذا إلى التراجع ليصبح 1,2170، ثم ليقفل الأسبوع عند 1,2223، أما مقابل الدولار فقد ارتفع سعر الفرنك السويسري من 0,8796 إلى 0,9182 دولار، ليقفل الأسبوع عند 0,9057 دولار.

وقد شهدت الأعمال الإنشائية في المساكن الجديدة تراجعا فاق التوقعات خلال الشهر الماضي بمقدار 33,000 مسكن جديد، ليتراجع العدد الإجمالي من 604,000 إلى 571,000 مسكن، الأمر الذي يشير إلى استقرار قطاع المساكن على حاله بالرغم من أن معدلات الرهن العقاري قد تراجعت إلى مستويات قياسية، فقد تراجعت الانشاءات الجديدة بنسبة 5٪ لتبلغ أدنى مستوى سنوي لها منذ 3 أشهر. وارتفعت مبيعات المساكن المملوكة سابقا بشكل فاق التوقعات خلال الشهر الماضي، حيث أقدم عدد من كبار المستثمرين على شراء الممتلكات التي تعاني من المشاكل وذلك لقاء مبالغ نقدية، وبالتالي فقد ارتفعت نسبة المبيعات خلال شهر أغسطس إلى أعلى مستوى لها منذ 5 أشهر لتبلغ 5,03 ملايين دولار، وهي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 7,7٪، ويشير الخبراء الاقتصاديون إلى التشابه الكبير ما بين هذا الارتفاع وبين الارتفاع الذي حصل خلال عام 2005 والذي بلغ 7,08 ملايين دولار، وذلك قبل أن تضرب الأمة أزمة الرهونات العقارية والتي قادت الاقتصاد العالمي نحو ركود اقتصادي شديد.

في سياق آخر، أعلن الاتحاد الفيدرالي عن تعديل في العمليات وذلك من خلال شراء سندات الدين بعيدة المدى، الأمر الذي دفع بسندات الـ 30 عاما إلى الارتفاع، وهو الذي سيقلل من المكاسب إلى أدنى مستوى لها منذ ما يقارب الثلاث سنوات، كما أن البنك يعتزم شراء قيمة سندات الدين بآجال الاستحقاق المتبقية والتي تبلغ مدتها من 6 إلى 30 سنة، ثم القيام ببيع ما يعادلها من سندات الدين من خلال آجال الاستحقاق المتبقية هذه والتي تبلغ 3 سنوات أو أقل، وذلك مع حلول نهاية شهر يونيو من عام 2012.

كما أقدمت وكالة «ستاندرد آند بورز» على تخفيض التصنيف الائتماني لإيطاليا من A+ إلى A وذلك مع توقعات اقتصادية سلبية، والذي أتى كنتيجة للمخاوف المتفاقمة حول عدم تمكن البلاد من تقليل عبء الديون المتراكم عليها، وذلك بسبب النمو الاقتصادي الضعيف وبسبب الضعف العام الذي تعاني منه الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لثمانية من بنوك اليونان بمقدار نقطتين، وذلك بسبب تعرضها الشديد للسندات الحكومية اليونانية بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، وقد صرحت الحكومة اليونانية بأنها ستزيد من الاقتطاعات في الموازنة وستضاعف من تدابير التقشف المتبعة وذلك للمحافظة على تدفق القروض الطارئة نحو البلاد، ولتتمكن كذلك خلال الشهر القادم من الحصول على الدفعة الثانية من الإعانة النقدية والتي تقدر قيمتها بـ 110 مليارات يورو، كما أعلنت اليونان أنه سيتم اقتطاع 20٪ من رواتب التقاعد.

صندوق النقد الدولي يدعو لتحرك جماعي إزاء الأزمة العالمية

واشنطن ـ د.ب.أ: دعت اللجنة المالية والنقدية الدولية صندوق النقد الدولي لتحرك جماعي حاسم للخروج بالاقتصاد العالمي من هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها في أوروبا وعلى مستوى العالم.

وقالت اللجنة في بيان عقب اجتماع لها: اتفقنا اليوم على التحرك بشكل حاسم للتعامل مع المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي. ظروفنا متنوعة، لكن اقتصاداتنا ونظمنا المالية مترابطة بشكل وثيق. لذا سنتحرك بشكل جماعي لاستعادة الثقة والاستقرار المالي ونذكي من جديد جذوة النمو العالمي. وأقرت لجنة السياسات بأن الاقتصادات المتقدمة هي محور المشكلات الراهنة وأنه يتعين عليها التركيز على إعادة حجم الإنفاق الحكومي إلى نطاق السيطرة وتشجيع النمو الاقتصادي في الوقت نفسه.

وقالت اللجنة «دول منطقة اليورو ستفعل كل ما يلزم لتسوية أزمة الديون السيادية وضمان الاستقرار المالي في منطقة اليورو ككل ولدولها الأعضاء».هذه التدابير تشمل تنفيذ اتفاق تم التوصل إليه في 21 يوليو الماضي لتوسيع دائرة صلاحيات آلية الإنقاذ المالي في منطقة اليورو. هذا وحذر خبيران أردنيان من آثار كارثية ستلحق بالاقتصادين العربي والدولي في حال انهيار «منطقة اليورو» وذلك في ظل الأهمية الكبرى التي تمثلها أوروبا على المستوى الإنتاجي وفي ضوء اعتماد العرب على تصدير جزء كبير من منتجاتهم النفطية لهذه المنطقة التي تعد إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية أهم تكتلين اقتصاديين في العالم. جاء ذلك في ندوة إلكترونية أقامها السبت الماضي مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ومقره باريس، وتدار حواراته من العاصمة الأردنية عمان تحت عنوان: ما التأثير المباشر على الاقتصاد العربي والدولي في حال انهيار منطقة اليورو؟

بدوره، قال الخبير الاقتصادي نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق جواد العناني ان انهيار اليورو لن يكون تأثيره قياسا بانهيار الدولار، مشيرا إلى أن هناك أسبابا طبيعية لتأثر العالم العربي بانهيار منطقة اليورو وذلك لحجم الاستثمارات العربية والتي لا تقل عن 800 مليار دولار بين أسهم وعقارات واستثمارات أخرى عديدة.

على صعيد متصل، قال وزير الطاقة القطري محمد السادة إن سوق النفط العالمي يحظى بامدادات وفيرة ولكن مشاكل الديون الأوروبية مثار قلق كبير لمنتجي النفط.

وقال، على هامش مؤتمر في الدوحة، «الامدادات في وضع جيد. وسيظل الطلب متأثرا بالنمو الاقتصادي عالميا». واضاف «نحن نتابع عن كثب تطورات العرض والطلب، من الواضح أن التركيز الآن هو على القضايا المالية في بعض الدول الأوروبية». وخفضت منظمة أوبيك في مطلع الشهر الجاري توقعاتها للطلب العالمي على النفط، لكن الأمين العام لأوبيك عبدالله البدري قال إن الطلب لم يبد ضعيفا بما يكفي الاسبوع الماضي لكي تتحرك «أوبيك» لخفض الامدادات للسوق.

أزمة اليورو والقرار السياسي

تساءلت صحيفة أميركية عن الوضع الذي كانت ستؤول إليه أوروبا من دون الاتحاد النقدي، وقالت «واشنطن بوست» في مقال كتبه جون كورنبولم ان نهاية الحرب الباردة عام 1990 لم تكن بالنسبة للسياسيين الأوائل الذين طالبوا باتحاد نقدي، مدعاة للاحتفال بقدر ما كانت مدعاة للقلق.

فقد كان ماضي أوروبا الدموي لايزال يطاردهم، ومن المؤكد أن في أذهانهم طرحت تساؤلات عما إذا كانت أوروبا الجديدة ـ خاصة إعادة توحيد ألمانيا ـ سيذكي الشعور القومي القديم ويزيد خطر الحرب في القارة. ورأى المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول والرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران ـ كما أصبح رأي زعماء أوروبيين كثر فيما بعد ـ أن الوحدة النقدية الأوروبية مشروع سياسي جوهري يستهدف تعزيز الوحدة الأوروبية ودرء مثل هذا الخطر.

فبالنسبة لهؤلاء، كان العالم بدون اليورو مهددا بالنزاع وربما بالحرب.

ولهذه الأسباب ـ طبقا لكورنبولم ـ تم الدفع إلى الأمام بمشروع اليورو دون اتفاقية أساسية حول المؤسسات السياسية التي كان يجب أن تحول القارة إلى منطقة اقتصادية موحدة.

وهكذا جاءت النتيجة أن كل دولة بقيت تحدد سياساتها الاقتصادية، فاليونان تنفق، بينما ألمانيا تعكف على الترشيد.

أما بالنسبة للأسواق، فما كان عليها إلا أن تركز على الحلقات الضعيفة في منطقة اليورو بحيث وجهت ضغوطها إلى دول مثل اليونان والبرتغال لدفعها إلى حافة الإفلاس.

واستشهد كورنبولم بما قاله الاقتصادي بجامعة هارفرد مارتن فيلدستاين عام 1997 من أن إدخال اليورو سيؤدي إلى خلافات رئيسية بين دول الاتحاد الأوروبي، إذ إن مشكلات المحافظة على العملة الموحدة بين دول متعددة سيؤدي إلى مواجهات وإلى ولادة جديدة للشعور بالقومية.

ويقول إن فيلدستاين كان محقا فيما ذهب إليه، إذ ان أزمة اليورو خلقت خلافات بين الأوروبيين دفعتهم ليصبحوا أكثر عدوانية، بل وأكثر قومية مرة أخرى.

وتحولت نغمة اللباقة التي حافظ عليها الشركاء الأوروبيون لعدة عقود إلى حملة من تبادل الشتائم.

وفي تسعينيات القرن الماضي، كانت هناك مخاوف من أن تؤدي إعادة توحيد ألمانيا إلى سيطرتها على القارة.

في تلك الحقبة، كانت فرنسا تؤكد أنها ستؤيد إعادة توحيد ألمانيا إذا تخلت عن المارك، حيث إن اليورو سيجعل برلين أكثر ارتباطا بأوروبا.

ولاتزال المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تردد النغمة نفسها «إذا فشل اليورو فإن كل المشروع الأوروبي سيكون على المحك»، سواء عندما تطالب بحزمة أخرى للمساعدات لليونان أو للبرتغال أو لأي دولة أخرى في منطقة اليورو.

وفي واقع الأمر، حدث في العشرين سنة الماضية عكس ما كان متوقعا، فبدلا من أن تكون فرنسا هي المسيطرة على ألمانيا، استطاع الألمان أن ينهضوا باقتصادهم ليتصرفوا حاليا باستقلال عن فرنسا ويقودوا اتحادا بـ 500 مليون نسمة.

لكن كان يمكن أن تكون هناك نتيجة مهمة أخرى وهي أن أوروبا لم تكن لتسهم بصورة كبيرة في الأزمة المالية التي حدثت عام 2008، فقد اتجهت البنوك الأوروبية إلى الاستثمارات عالية المخاطر والتي تسببت في أزمة 2008، بعدما قدمت قروضا ضخمة لليونان والدول المحتاجة الأخرى في جنوب القارة.

واليوم تتخبط البنوك الأوروبية في قروض لا يعرف مصيرها قدمتها لليونان.

وهذا كان أحد أسباب التعهد الذي قدمه البنك المركزي الأوروبي والولايات المتحدة بضخ المزيد من السيولة في البنوك الأوروبية لمساعدتها في تسديد ديونها.

وحضر وزير الخزانة الأميركي تيموثي غيتنر اجتماعا لوزراء المالية الأوروبيين الذين طلبوا منه أن يرتب بيته أولا.

وكانت الغلطة التي ارتكبها أنه كان يتحدث عن العجوزات والنظام المصرفي، بينما كان الوزراء يفكرون في الأسباب التي تحدث عنها كول وميتران.

ويقول كورنبولم ان الاجتماع لم يكن حول كيفية التحرك، بل حول ما هي أفضل الطرق لعدم فعل أي شيء؟ وقد كان هذا أهم ما تمخض عن طريقة إنشاء اليورو.

فبدلا من المحافظة على اليورو بعيدا عن السياسة كما كان الهدف من إنشائه، أصبحت عملية إدارة العملة الأوروبية الموحدة كرة قدم تتقاذفها أحقاد الدول الغنية والفقيرة في أوروبا.

السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com
د.وليد عبدالوهاب الحداد

فن إدارة الأزمات

نعيش في عالم من الأزمات، فالحياة لم تعد سهلة بل معقدة وبحاجة إلى دراية وإدارة، فعالمنا اليوم، وبالأخص في الشرق الأوسط والخليج العربي، عالم أزمات، فالأزمة تلد الأزمة وهكذا، وبما أن الخليج العربي يجثو على أكبر ثروة في العالم وهي التي تشغله وقاعدة الحضارة الحديثة، وهو النفط، فثلثا احتياطي العالم موجود لدينا، لذلك نحن نعيش في هذه الأزمات منذ الثلاثينيات بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي، وللتاريخ لم تبدأ مشاكل الكويت مع جيرانها منذ نشأتها من أكثر من ثلاثمائة سنة إلا بعد اكتشاف النفط، وبالأخص مع الجار العراق الذي بدأ ادعاءاته بملكية الكويت وتبعيتها له.

عموما، مقالنا اليوم حول إدارة الأزمات كعلم وفن إداري حديث فإدارة الأزمات موجودة على مر التاريخ والعصور، لكن ليس في مثل هذا التطور، فيوسف عليه السلام عندما سئل عن تفسير حلم الملك (إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات)، قال لهم يوسف عليه السلام (تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون) فيوسف عليه السلام استعد لأزمة المجاعة والجفاف ونقص الأكل بتخزين الأكل لسبعة أعوام وتجاوز الأزمة بنجاح في السبع السنوات العجاف وأنقذ شعب مصر والشعوب المجاورة من أزمة جفاف كادت تعصف بالأخضر واليابس، لكن لم يكن هناك علم إدارة الأزمات كعلم إداري حديث إلا في منتصف الثمانينيات عندما كان لشركة يونيين كاربيد (الداو حاليا) مصنع للبتروكيماويات في الهند، وحدث أن تسربت الغازات السامة ومات الآلاف من الهنود، ولم تستطع هذه الشركة الأميركية التصرف مع الأزمة سواء بالحلول الفنية أو الإدارية أو الإعلامية، فكانت هذه الحادثة بداية لنشأة علم إدارة الأزمات فأنشأت الجامعات الأميركية عدة مراكز لإدارة الأزمات ومنها جامعة جنوب كاليفورنيا والتي درس فيها د.رشاد الحملاوي ـ رحمه الله ـ وألف كتابه القيم إدارة الأزمات، فالأزمة يمكن أن نعرفها بأنها تهديد متوقع وغير متوقع لقيم وعادات وأموال الأفراد والمنظمات والدول، أما إدارة الأزمة فهي كيفية تجنب الأزمة والتقليل من أضرارها وتجنب تهديدها وتكون على اربع مراحل، استكشاف الأزمة قبل وقوعها، وتحديد فريق العمل الذي يستطيع إدارة هذه الأزمة، والتقليل من أضرارها، والتحضير والاستعداد للأزمة واحتواء الأزمة واستعادة النشاط ومن ثم التعلم من الأزمة.

حالتنا في العالم العربي في التعامل مع الأزمات ثلاثة أنواع، الأولى وهي نادرة في العالم وتخص العالم العربي وهي الإدارة بالأزمة وذلك من خلال خلق أزمة حتى أستطيع أن أدير، وتكثر هذه الثقافة لدى الشعب المصري كما يحدثني أستاذي هناك إذ يقول لي: نحن لا نعرف الإدارة إلا من خلال خلق الأزمات فلابد من أزمة حتى ندير، والأسلوب الآخر هو إدارة الأزمة بردود الفعل أي انتظر حتى تقع الأزمة على الرغم من وجود مؤشراتها وهذه العادة فيها ضرر كبير وأغلب العالم العربي على ذلك الحال ونحن في الكويت للأسف نتبع هذا الأسلوب وهو من أهم أسباب انتكاساتنا الإدارية على مدى ربع قرن، والأسلوب الآخر هو تجاهل الأزمة بالرغم من وقوعها وتسببها في الأضرار الكبيرة وهذا يحدث مع غياب الديموقراطية والحريات أو بسبب ضعف الإدارة وعدم قدرتها على الحل أو عدم رغبتها في التغيير فتتعامى عن الأزمة وهذا الأسلوب الأعم في العالم الثالث وهو متبع جدا عندنا في الكويت.

لقد أصبح من الضروري أن يكون لدينا جهاز إداري في الحكومة لإدارة الأزمات حتى يضع الأزمات المتوقعة ويدرسها ويضع الحلول اللازمة لها لترشيد القرار الإداري في مجلس الوزراء وأجهزة الدول المختلفة، كما من الواجب إنشاء مركز إدارة الأزمات في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أو الجامعة من أجل إجراء الدراسات العلمية وتدريب القيادات لدينا لفن إدارة الأزمات ونقل العلوم المعاصرة والأبحاث العلمية التي سبقتنا في هذا المجال فهناك طابور من الأزمات التي تنتظرنا أن نضع الحلول لها وأهمها علاقتنا مع الدول المجاورة وأهمها العراق وأيضا العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والكم الهائل من الأزمات بينه والتي تعطل مصالح البلد وتطبيق القوانين والتنمية، والصراع الداخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة، وأحادية الدخل في الاقتصاد الكويتي والأزمات الاقتصادية العالمية، والتركيبة السكانية، وقطاع العمالة، وتطوير وإعادة هيكلة الجهاز الإداري وأزمة الكوادر وغيرها، لقد أصبح من المحتم علينا إنشاء مراكز لإدارة الأزمات وإدارة أزماتنا بكل حرفيه ومهنية ونحن قادرون على ذلك متى ما أردنا لأن لدينا الكفاءات اللازمة في هذا العلم، كما لا يفوتني أن اشير إلى أهمية إنشاء إدارات لإدارة المخاطر والأزمات في جميع البنوك والشركات المالية والاستثمارية وفرض أجندة من البنك المركزي على هذه المؤسسات لوضع خطط لإدارة المخاطر والأزمات وأخذ الاحتياطيات اللازمة لأنه يبدو أن الأزمات المالية أصبحت من سمات هذا القرن.

حثّ العراق على إصلاح النظام المالي

واشنطن ـ رويترز: قالت هيئات اقراض دولية ان النظام المصرفي العراقي يلحق الضرر باحتمالات النمو في العراق ولابد من تطويره من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية وتنويع الاقتصاد المنتج للنفط.

وذكر تقرير اجازه البنك الدولي ان سبعة بنوك مملوكة للدولة تهيمن على النظام المصرفي وتملك 89٪ من الودائع المصرفية في البلاد.

وقال خبراء ان كثيرا من هذه البنوك يقدم خدمات محدودة وان معظم البنوك التجارية لا تعمل كبنوك وبعضها يبيع سيارات. وقال هيدي لاربي المدير الاقليمي بالبنك الدولي على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن «على العراق ان يبدو كاقتصاد منوع لأنه يتعين عليه توفير وظائف لملايين الاشخاص. هذا بلد الامكانيات فيه هائلة. نحتاج لمساعدة العراق بوصفه النمر المقبل في المنطقة».

وقال البنك الدولي انه يتعين على الحكومة العراقية ترتيب الميزانيات العمومية للبنوك وتعزيز الاشراف على النظام المالي وتهيئة الظروف من اجل المنافسة من جانب القطاع الخاص.

واضاف البنك «من اجل تحسين توازن الاقتصاد هناك حاجة لتعميق القطاع المالي لدعم نمو القطاع غير النفطي».

وقال مسؤولون ان القطاع المالي العراقي المضطرب كان تقريبا احد الحواجز امام النمو الاقتصادي، واضافوا انه مازالت هناك حاجة للامن والاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يزيد اجمالي الناتج المحلي العراقي بنسبة 9,6٪ هذا العام و12,6٪ العام المقبل، ويتناقص هذا بشكل كبير مع دول كثيرة اخرى في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستشهد تراجعا في النمو في 2012 بسبب تراجع اسعار النفط وانكماش عالمي.